المنظمات الدولية غير الحكومية: بين الدور التنموي ومعيقات التفعيل.

الباحثة: بوخرص خديجة - جامعة قالمة
أ.د. غزلاني وداد - جامعة قالمة

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الأدوار التنموية للمنظمات الدولية غير الحكومية، خاصة إن المطالعة في أدبيات العمل الخيري والتطوعي تشير إلى أن التزايد العددي الهائل في عدد المنظمات غير الحكومية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي صاحبه تنوع في الوظائف فبالإضافة إلى الأنشطة الإنمائية الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير الحاجات الإنسانية، أصبحت المنظمات غير الحكومية تهتم بقضايا جديدة مثل البيئة والعدالة الاجتماعية والمرأة وحقوق الإنسان، ونشر قيم الديمقراطية والمشاركة من جانب الأفراد في عملية إتخاذ القرارات في تحديد احتياجاتهم التنموية، وكذلك يهدف المقال إلى توضيح مختلف العراقيل التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية من النقص تمويل (مشبوه) وموارد بشرية إلى تصادم في الخصوصية الثقافة المنظماتية والمجتمعية.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية غير الحكومية، الدور التنموي، الوظائف، المعيقات.

Abstract:

The aim of this paper is to highlight the developmental roles of international non-governmental organizations, especially since reading the literature of charitable and voluntary work indicates that the phenomenal increase in the number of NGOs in the last two decades of the last century is accompanied by a variety of jobs, in addition to basic development activities such as health and Education and the provision of humanitarian needs, NGOs have become concerned with new issues such as the environment, social justice, women and human rights, spreading the values of democracy and participation by individuals in the decision-making process in determining their developmental needs, The article also aims at clarifying the various obstacles facing the work of NGOs from the lack of funding (suspicious) and human resources to a clash in the privacy of Organizational and community culture.

مقدمة:

يمكن القول أن عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين بأنه عصر الNGO ، حيث زاد ومازال عددها ويتعاظم دورها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، حيث تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية فاعلا أساسيا معترف به، وهذا نتيجة تطور قدراتها في التعامل مع القضايا العالمية خاصة في ظل التحولات العالمية مما أعطى لها دفعة قوية لتصبح كفاعل ذو وزن وتأثير في رسم الكثير من الأجندات والسياسات، من هنا كانت أهمية رصد دورها ومحاولة إستشراف مستقبلها على ضوء المتغيرات المتسارعة التي تحدث على كافة المستويات، فالدولة لم تعد قادرة على إشباع كافة فالإحتياجات زيادة على ضعف هياكل المشاركة وبالتالي تشكل تلك المنظمات منفذا للمشاركة على زيادة اشباع بعض الإحتياجات، وبالتالي هذه الحقيقة جعلت الاهتمام بها (NGO)، والحديث عنها والسعي إلى تفعيل دورها أمرا ضروريا في عالمنا المعاصر.

ولعل الحديث عن هذه المنظمات الدولية غير الحكومية مرهون بالتعرض لمختلف الأدوار التي تؤديها في إعادة بناء الدولة والمجتمع على حد سواء، ويحاول هذا المقال التركيز على مختلف الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية وهذا باختلاف وتنوع حجم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، وانطلاقا من هذا نطرح السؤال التالي:

- ✓ **ماهي الأدوار التنموية التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية، في ظل وجود جملة من العراقيل تحول دون آداء الأدوار المنوطة بها ؟**

وللإجابة على التساؤل المحوري لهذه الدراسة إرتينا عرض وتحليل مجموعة من النقاط الأساسية التي تتناول موضوع دراستنا هذه، وفق المحاور التالية:

- ✓ المنظـــــمات الدولية غير الحكومية: إطار معرفي.
- ✓ الأدوار التنموية للمنظمات الدولية غير الحكومية.
- ✓ العراقيل التي تواجهها في المنظمات الدولية غير الحكومية.

أولا/ المنظمات الدولية غير الحكومية: إطار معرفي.

1. ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية:

إنّ روح التعاون والمساعدة وجدت منذ وجود البشرية، فالإنسان اجتماعي بالفطرة والعمل الاجتماعي كان يتم عبر التاريخ في أشكال مختلفة فردية أو جماعية، إلا أن دور المنظمات غير الحكومية أخذ يتبلور مع بروز دور الحكومات وتحديد مهامها، أي في البيئة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، كما أن اندلاع الحروب وما ولّدته من مآس وويلات، كل ذلك شجع على تأسيس الجمعيات الطّوعية وتأدية دور لا تمارسه الحكومات كتنفيذ أعمال إنسانية بخاصة في فترات الحروب تهدف بشكل مباشر إلى تخفيف المآسي عن بني البشر.

فتعاظم دور المنظمات الدولية غير الحكومية وازدياد نشاطها وحضورها على الصعيد العالمي جعلها تنال إعتراف منظمة الأمم المتحدة كشريك أساسي وفعال في تقرير مصير البشرية ومستقبلها وفي الدفاع وإدارة قضايا حقوق الانسان وحمايته حيث باتت هذه المنظمات تعتبر السلطة الثالثة في العالم بعد الحكومات والأحزاب السياسية.[1]

ويمكن القول أن عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين بأنه عصرال NGO، حيث زاد ومازال يتزايد عددها ويتعاظم دورها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية[2]، وعلى الرغم من أن مصطلح المنظمات غير الحكومية Non gouvernemental organisations يعد من المصطلحات الأكثر شيوعا على المستوى العالمي للتعبير عن هذا النوع من المنظمات، لكن ليس بالمصطلح الوحيد للتعبير عنها، فهناك مصطلحات وتعبيرات أخرى للإشارة إلى الأنواع من المنظمات، إذ لا يوجد إتفاق حول مصطلح واحد وذلك بسبب اختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بين الدول، ولهذا جرى استخدام مصطلحات متعددة مثل مصطلح المنظمات غير الربحية، حيث استخدم هذا المصطلح كثيرا في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، وهناك مصطلح المنظمات الأهلية الذي يكثر استخدامه في الدول العربية، وهناك

أخيرا مصطلح المنظمات التطوعية، حيث تستخدم من قبل بعض المنظمات الدولية الحكومية للإشارة إلى هذه الأنواع من المنظمات.(3)

وعليه إذا كانت هذه المصطلحات المتنوعة والمختلفة التي قدمت للإشارة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية تشكل تحديا ضمن دراسة الموضوع، فإن التحدي الآخر يكمن في وضع جامع مانع لمفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، لأن كل جهة أو مؤسسة وحتى الفقهاء والقانونيين يدرسونها بحسب الزاوية التي يرونها، وعليه يمكن تحليل وتفسير هذا المصطلح، ومعرفة معناه بناءا على ثلاثة إتجاهات(التعريف الفقهي، التعريف القانوني، تعريف المؤسسات الدولية بمعنى المفهوم الرسمي).

➢ **التعريف الفقهي:** عرفها أنتوان غزانو(Antoine gazono)" المنظمة غير الحكومية بأنها جمع لأشخاص طبيعيين أو معنويين خواص، من جنسيات مختلفة دولية بطابعها، بوظائفها وبنشاطها، ولا تهدف لتحقيق الربح وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها مقرها".(4)

➢ **التعريف القانوني**: لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم المتحدة فقد بين القرار 288 الصادر في 07-02-1950 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنها: " كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب الاتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي تقبل اعطاء تعيينهم السلطات الحكومية، ويشترط لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات"(5)

وقد عرفها القانون الفرنسي الصادر سنة 1901 المنظمات غير الحكومية بأنها المؤسسة أو الجمعية " L association«هي عبارة عن اتفاق يتم بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص للعمل بصورة دائمة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة من غير تحقيق الربح.(6)

➢ **المفهوم الرسمي**: قبل أن يظهر مصطلح منظمة غير حكومية في ميثاق الأمم المتحدة، كان متعارف تسمية التنظيمات نفسها ب جمعيات دولية حتى

ظهرت التسمية الجديدة في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحديد الاطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين النظام الأممي والحركة الجمعوية في العالم، وجاء في هذه المادة لاستشارة المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسائل متعلقة باختصاصاتها.(7)

تبعا لذلك فإن الأمم المتحدة (UN) في البداية لم تحدد تعريفا دقيقا لهذه المنظمات إلا أن الدور المتعاظم لهذه المنظمات على الصعيد الدولي أدى إلى اعتراف منظمة الأمم المتحدة بها وأصبحت اليوم تطلق اسم NGOS على كل:

✓ " منظمة ربحية، يكون الإنتماء إليها إراديا طوعيا، تنتظم على المستوى المحلي، والوطني، أو الدولي، لها أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها، تقاد من طرف أشخاص لهم اهتمامات مشتركة، وتؤدي مهام عديدة ومتنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، على غرار تحميل المواطنين على الإهتمام بأعمال الحكومات، مراقبة السياسات، وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المحلي، تعمل كآلية للإنذار المبكر، وتساعد على رصد وتنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات الدولية.(8)

✓ في حين فقد عرفها البنك الدولي: " بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات المستقلة عن الحكومة ولها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهداف تجارية، أي أنها وكالات خاصة تقوم بدعم التنمية الدولية، وتأخذ شكل جماعات دينية منظمة إقليميا أو محليا أو جماعات تنشأ في القرى"(9)

2. **خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية**: من خلال التعريف العام الذي كان حصيلة لمختلف المعارف التي حاولت تحديد المدلول، حيث كانت تضيف في كل مرة صفة أو ميزة تحدد وتنفرد المنظمات غير الحكومية عن باقي الكيانات التي قد تقترب منها أو تتشابه معها في بعض الخصائص، ويمكن أن نستنتج المميزات والسمات العامة للمنظمات الدولية غير الحكومية، والمتمثلة في:

✓ **غياب الاتفاق الحكومي**: إن انتقاء صفة الحكومية هنا تعني إبعاد تدخل حكومي في انشاء هذه المنظمات أو السيطرة عليها، أو تسييرها بخططها وبرامجها، وانما تنشأ عن طريق مايسمى بالمبادرة الخاصة من طرف أشخاص خارج أي تأطير من الدول، وهذا دليل على العفوية التلقائية التي تنشأ وتعمل بها المنظمة.(10)

✓ **الطابع الخاص في انشائها**: فالمنظمات الدولية غير الحكومية شخص معنوي يخضع لأحكام القانون الداخلي لإحدى الدول بمعنى إن المنظمات الحكومية التي تخضع لأحكام القانون الدولي العام باعتبارها شخص من أشخاص هذا الأخير، وأكبر مثال على ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر فهي تخضع للقانون السويسري باعتبار أن مقرها يتواجد بجنيف السويسرية، فهي تتمتع بنوع من الإستقلالية غير الحكومية لأنها تتمتع بالشخصية المعنوية.(11)

✓ **هدفها ليس ربحي (نفعي)**: عند إستقراء تاريخ المنظمات الدولية غير الحكومية نجد أنها منذ بداياتها لا تسعى إلى تحقيق هدف ربحي وبالتالي فنشاطاتها تطوعية، فهي تسعى إلى تحقيق أهداف معنوية واخلاقية وهي الحفاظ على الكرامة الإنسانية للأفراد وتسعى إلى إحترام الانسان لأخيه الانسان(12)، وكذلك الخدمة الروحية وذلك بما تنشره من مبادئ، وأفكار مساندة لحقوق الانسان، وعملها على تطوير مجالات الحياة والعلاقات الدولية، فهي منظمات لا تسعى إلى تحقيق ربح معين ولا إلى تعزيز الجانب المادي لها كمنظمة، وهذا مايميزها عن الشركات المتعددة الجنسيات.(13)

✓ **الكفاءة والفعالية**: تكتسب المنظمة الدولية غير الحكومية خاصية الكفاءة والفعالية من طبيعة نشاطها فهي منظمات تطوعية لا تستهدف الربح من عملها، تعمل على أساس تحقيق المنفعة العامة ومحاولة إيجاد الحلول لكافة الفئات الهشّة والأضعف في المجتمع، كما تقوم بالدفاع عن الحريات العامة كتعزيز حقوق الانسان وحماية المرأة والبيئة، وتدعيم عمليات السلام، وإقامة جسور التعاون بين الأفراد، كما تتميز بالمرونة والتكيف مع مختلف القضايا

هذا ما أعطى لها دافع أكبر للكفاءة في نشاطها وتأييد ومساندة من طرف العديد من الفئات.[14]

✓ **الطابع الدولي:** لا يمكن أن يقوم أي تنظيم على المستوى الدولي إلا إذا تعدى الحدود السياسية للدولة الواحدة، ولعنصر الدولية أهمية كبيرة في تعزيز قوة وفعالية المنظمات غير الحكومية والتأثير على المجتمع الدولي، ولقد أكد أحد الخبراء في اتحاد الجمعيات الدولية على أن المنظمات غير الحكومية تتصف بالطابع الدولي، لأنها تتشكل من ممثلين يحملون جنسيات عديدة (ثلاث دول على الأقل)، وتعتبر دولية من حيث الموارد المالية التي يجب أن يحصل عليها من ثلاث دول على الأقل، واتساع مجال نشاطها إلى دول عديدة، واشترط المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في المنظمة الدولية غير الحكومية أن تضم نسبة كبيرة من المجموعات أو الأفراد كأعضاء منضمين من بلاد متعددة.[15]

✓ **طابع الاستمرارية:** إضافة إلى الخصائص السالفة الذكر يجب أن يتوفر في المنظمة الدولية غير الحكومية عامل الإستمرارية التي تأخذ شكل حركة أو رابطة.[16]

فطابع الإستمرارية يعني الكيان الدائم لكل منظمة غير حكومية بأنها كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب، فأضاف صفة الديمومة التي يجب أن تتوفر عند مختلف المنظمات وهذه الصفة تميزها عن المؤتمرات الدولية التي تعقد لدراسة مسائل محددة لذا يجب أن تمتلك المنظمات الدولية غير الحكومية إدارة ومقر يسمح بوجود نوع من التنظيم وتوزيع الاختصاص بين أجهزتها الأمر الذي يحدث من خلاله التنسيق بين مختلف الفروع والجمعيات التابعة للمنظمة.[17]

ثانيا/الأدوار التنموية للمنظمات الدولية غير الحكومية:

1. **دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق تنمية شاملة:** أصبح موضوع المجتمع المدني مصدر اهتمام في السنوات الأخيرة، فقد قام الباحثون والدارسون ببحث جذوره التاريخية النظرية والفلسفية وقامت الولايات المتحدة بادماج

متطلبات المجتمع المدني في كثير من برامج المعاونة الخارجية وأيضا سياستها الخارجية بوجه عام.

وتقوم بلدان العالم الثالث بالترويج للمجتمع المدني على أنه يحمل آمالا عظيمة في مساعدة جهود التنمية، فالحكومات بمفردها لن تستطيع أبدا أن تحل جميع المشاكل والالتزامات التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل وتدمها الفعال، ولهذا أنشأت المنظمات الدولية غير الحكومية في سنوات الثمانينات مجموعة من الاتحادات والتنظيمات التي تستهدف التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تنفيذ برامج التنمية.(18)

وتقوم المنظمات غير الحكومية الوطنية بوصفها أحد قطاعات المجتمع المدني الوطني:

- ✓ الاتصال بالسلطات الحكومية.
- ✓ توعية الرأي العام باحتياجات ومتطلبات التنمية.
- ✓ دفع الجهود التشريعية والتنظيمية بما يخدم التنمية.
- ✓ السعي إلى إشراك المواطنين في الجهود الرامية لتنفيذ برامج التنمية.

أما بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية فإنها تقوم بمايلي:

- ✓ توعية الرأي العام بالمشاكل الحقيقية التي تواجه التنمية في دول العالم الثالث.
- ✓ العمل على تكوين وتطوير منظمات غير حكومية مستقلة في دول العالم الثالث.
- ✓ تنفيذ المشاريع الصغيرة، التجريبية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية.
- ✓ العمل على انشاء مؤسسات محلية واقليمية في دول العالم الثالث لكي تعمل في ظل خطط طويلة الأجل للتنمية.

✓ تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية والتعبير عن مطالبها لدى المنظمات الدولية الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية.

ويظهر دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية من خلالها جهودها الرامية إلى اعلاء درجة الوعي العام بمسائل الفقر والبيئة والمرأة، ومن أجل تجاوز نماذج التنمية التي تحصر الموارد والسلطة والمراقبة في يد جزء صغير من السكان وتبني نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يستجيب للحاجات الانسانية ويعطي للمواطن قدر كبير من المشاركة في إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية.(19)

2. **المنظمات الدولية غير الحكومية وحماية البيئة:** اصبحت المنظمات غير الحكومية تنافس الدول في القيام ببعض الوظائف وخاصة لما تنازلت الدولة عن بعض المهام في ظل التطورات التي عرفها المجتمع الدولي وفي خضم التطور العلمي، حيث أثبتت المنظمات غير الحكومية فاعليتها ونالت الاعتراف بل انتزعته عن جدارة، فما كان من الدول والمنظمات الدولية إلا أن تقبلت الشريك الاجتماعي الجديد.

ومن بين هذه الوظائف فقد لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما ومتميزا في المؤتمرات الدولية التي عقدت في هذا الشأن، كما كان لها الفضل في إبرام الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تسعى لحماية البيئة، بدء بحث الدول على الانضمام والتصديق علة المعاهدات، وذلك بتقريب وجهات النظر وتذليل الصعوبات، أو بما تقدمه من مساعدات فنية وتقنية نظرا للخبرة التي اكتسبتها في ميدان تخصصها، بالإضافة إلى أنها أصبحت من آليات التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات.

حيث يلزم القانون في بعض الدول الهيئات المتخصصة بصيانة البيئة على المستوى الوطني أو المحلي، بعدم اتخاذ القرار في مجموعة من المسائل المتعلقة بالبيئة، إلا بعد أخذ رأي الجمعيات الأكثر تمثيلا والمعروفة في المجال، وذلك في نطاق تأكيد الطابع الديمقراطي لهذه القرارات، وينبغي أيضا على الحكومات أن تشرك المنظمات غير الحكومية فعليا في النقاش الوطني

والإقليمي والدولي متى كان ذلك ممكنا، ولقد أعطى مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994 دفعا جديدا للجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، وذلك بتهيئة الفرصة للاعتراف بتلك المنظمات كشريك شرعي للحكومات في عملية التنمية، كما أن اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات، والإلحاح في سرعة الاستجابة، ساهم في بروز إنشاء مؤسسات المجتمع المدني كشريك أساسي للحكومة في تحمل المسؤولية، ومن ثم فمؤسسات المجتمع المدني أصبح لها دور جوهري في تحقيق التنمية بالمجتمع، ومن ثمة التنمية المستدامة لإيجاد التوازن بين النظام الاقتصادي والبيئي بدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي، لذا يجب على تلك المؤسسات أن تنطلق للقيام بأدوارها وتتخطّى مرحلة الاعتماد على الدولة وتحقيق المشاركة الشعبية من خلال عمل منظم وتنسيق جيد واستخدام كافة الوسائل المناسبة والمتاحة للحفاظ على حياة الإنسان.(20)

فهناك دور دولي تلعبه المنظمات غير الحكومية ضمن الفريق الحكومي الدولي لتغيير المناخ الذي تم تشكيله بالتعاون بين منظمة الأرصاد الجوية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة للقيام بإجراء البحوث العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية، وعمق من هذه الرؤيا اتجاه مؤسسات التمويل العالمية والمنظمات الدولية، وبعض الحكومات نحو ضمان تدفق التمويل إلى التمويل إلى مشاريع المنظمات غير الحكومية ووفقا لأولويات جدل بل عولمة القضايا التي تضمنت التقليل من الفقر وتمكين والبيئة وحقوق الانسان.

كما ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في تبني إجراءات قانونية دولية ملزمة فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان حماية والبيئة، وتحرير المرأة وحقوق الطفل، والكفاح ضد الفقر والجوع، والحوار بين الشمال الذي يعتمد علة مجموعة من المبادئ التي استهدف الزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

ولقد لعبت المنظمات غير الحكومية في الإتفاقية الإطارية لتغيير المناخ دورا في توضيح اللغة الدبلوماسية الدولية الغامضة التي توردها بعض الدول

لتبرير أفعالها تجاه المساهمة في تغيير المناخ، وكذلك تذرعها بالسيادة الوطنية لتجنب تحملها المسؤولية عن أضرار هذا التغير.

وعليه فقد تمكنت هذه المنظمات من التصدي للمشكلات المختلفة التي تثار في مجال حقوق الانسان وتنوعت الجهود التي بذلتها، وتنوعت صور نشاطها، وأصبحت تمارس هذا الدور على نطاق عالمي واسع، يمتد ليشمل جميع دول العالم، ويمارس ضغطها على الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية من أجل حملها على المبادئ والمثل التي تقرها هذه المواثيق.[21]

وثمة دور متميز للمنظمات البيئية غير الحكومية في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها، حيث تهدف هذه المنظمات من وراء العمل في هذا المجال إلى ضمان استجابة دولة موحدة لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها، حيث تهدف هذه المنظمات من وراء العمل في هذا المجال إلى ضمان استجابة دولة موحدة لحالات الطوارئ وضمان السرعة والكفاءة في تعبئة وتنسيق الاستجابة الدولية المتعلقة بالبيئة، من الكوارث وحالات الطوارئ وغيرها ويجب على مؤسسات التمويل الدولية ووكالات المعونة البيئية التنموية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، البنك الدولي...) أن تعطي نشاطا للمنظمات غير الحكومية الأولوية.[22]

3. دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام:

تملك المنظمات غير الحكومية NGOSمؤهلات وامكانيات معتبرة جعلت منها أحد الفواعل المعنية بإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاع، فضلا عن خبرتها الميدانية الكبيرة في مهام ذات صلة ببناء السلام كالإغاثة وبناء القدرات، فإن ذلك إنما يرجع إلى طبيعة تركيبتها غير الرسمية ومرونتها في التعامل مع قضايا عديدة، بحيث تملك المنظمات غير الحكومية المرونة والمصداقية التي تتيح لها بناء علاقات ثقة مع السكان المحليين حتى يتم قبولها بسهولة وبالتالي كسب شرعيتها، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشاريع وشركات فعالة من شأنها أن تسهم في عملية بناء السلام وبالتالي كسب شرعيتها، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشاريع وشركات فعالة من شأنها أن تسهم في عملية بناء السلام،

فبرامج اعادة البناء والتهيئة من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية لا يجب أن يكون هدفها استبدال أو تعويض البنية التحتية والموارد المادية فقط، وإنما يشمل كذلك تقوية البنى الاجتماعية، السياسية والإدارية للمجتمعات المتضررة بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي للأفراد الذين عانون من التهميش، الاستغلال، التهجير طوال سنوات النزاع، وبذلك تضم معظم المنظمات غير الحكومية العاملة في مراحل ما بعد النزاع تصورات لطبيعة عملها، تقوم بالأساس على ضمان استرجاع وحماية حقوق الأفراد، وتمكينهم وبناء قدراتهم من خلال برامج وورشات عمل من شأنها التعريف بما للفرد من حقوق وما عليه من واجبات، واعطائهم مجال أفسح من الحريات التي تسهم في اطلاق العنان لروح الابداع والعطاء داخل المجتمع وبالتالي الانخراط في مختلف العمليات التنموية.[23]

ولتفعيل مضامين الأمن الانساني في مرحلة بناء السلام يتضمن تطوير المنظمات غير الحكومية لمجموعة من العلاقات والأدوار لحماية الأفراد من حالات انعدام الأمن، لهذا فهي تصيغ مجموعة من الآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها والتي نورد منها مايلي:

- **بناء الشبكات التعاونية**: لإرساء الأمن الإنساني تلجأ المنظمات الدولية غير الحكومية إلى بناء شبكات محلية أو عالمية من أجل توسيع مجال عملها، من خلال إشراك فواعل جدد وتطوير شركات فعالة بغية حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني، وتضم هذه الشبكات المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تجمع بينها قيم وأهداف مشتركة، وبذلك تعمل على تبادل المعلومات فيما بينها وتسهيل عمل بعضها البعض، وهو ماجسدته منظمة World Vision التي نفذت مشاريع عديدة تعاملت مع تعزيز السلام من اجل اقامة علاقات مع المجتمعات المحلية وقادتها.

- **لجان تقصي الحقائق**: هي عبارة عن لجان تستعين بها المنظمات الدولية غير الحكومية لتحديد مهام وصلاحيات هذه اللجان والتأكيد عليها بالتعاون مع باقي المنظمات غير الحكومية عبر التشبيك وتقوم أيضا على وضع سجل

دقيق بمعطيات البيئة المعنية بالتقصي، كما تساعدها في تقييم التكاليف الانسانية الناتجة عن التهديد أو الانتهاك لأمن الأفراد وحقوقهم.

➢ **بناء صرح مؤسساتي سياسي وأمني متين:**

- **مستوى البناء السياسي:**

تنشط المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال إعادة بناء المؤسسات السياسية والأمنية بغية إقرار الأمن والسلم في مجتمعات ما بعد النزاع وذلك من خلال توفير أرضية صلبة، تمثل عمليات التحسيس والرقابة قوامها، وتعتبر عملية التحسيس احدى مجالات تدخل المنظمات غير الحكومية في العملية الانتخابية أين تقدم مختلف الارشادات المدنية المتعلقة بأحكام وقوانين الانتخابات في شكل برامج تعليمية توعوية.

من جهة أخرى تعد المراقبة الخطوة الثانية المكملة لعملية التحسيس، وتتمثل في قيام المنظمات غير الحكومية بتوفير مراقبين لسير العملية الانتخابية، والحرص على شفافية ونزاهة النتائج المعلن عليها.

- **مستوى البناء الأمني**: للمستوى الأمني أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار والأمان داخل المجتمع فدونه أو تحقيقه تحول دون انخراط المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام في باقي المجالات نتيجة لصعوبة تحقيق ذلك في ظل تردي الأوضاع الأمنية، وتتباين المساهمات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال من عمليات المصالحة الوطنية بين مختلف أفراد المجتمع إلى تعزيز المرحلة الانتقالية بالاتجاه نحو دولة ديمقراطية قوامها الديمقراطية وحقوق الانسان.

وتعتبر عمليات المصالحة الوطنية من أولى العمليات التي تطبق في بيئة ما بعد النزاع لاسيما إذا تعلق الأمر بالنزاعات ذات الطابع الإثني، وبذلك عملية التوفيق بين الأطراف التي كانت متنازعة وتعزيز قيم التسامح والمحبة ضرورة ملحة من أجل إرساء الأمن والقضاء على الأحقاد الضغينية التي قد يكنها بعض الأفراد بالرغم من انتهاء النزاع.[24]

4. **دور المنظمات غير الحكومية في ترقية حقوق الانسان**: لقد أصبحت عملية ترقية حقوق الانسان ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية ودليل على ازدهار وحضارة المجتمع والدولة التي تهتم بمجال حقوق الإنسان وتسعى دائما أن يعيش شعبها في ظل الكرامة وعزة النفس وأن ينعم بالحرية والطمأنينة في ظل المجتمع وبين أقرانه.

وقد ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية بمجموعة من الآليات والأساليب لترقية وإدارة قضايا حقوق الإنسان تصب مجملها في تحقيق الأمن والسلام والقي الاجتماعي للفرد البشري وأهمها:

- **الإعلام والتحسيس بحقوق الإنسان:** إن حقوق الانسان تمس العلاقات فيما بين الأفراد صار لزاما على هؤلاء الأفراد السعي إلى ترقية هذه الحقوق وتعزيزها، ولا يأتي هذا إلا بالتحسيس والإعلام لمعرفة هذه الحقوق وتحليل مضامينها للوقوف عند ماهو لنا من حقوق فتتمسك به وما لغيرنا من حقوق فنحترمها وتقف عند حدها طبقا للمثل القائل" تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين" وذلك من خلال الندوات والملتقيات، إحياء المناسبات الخاصة لحقوق الانسان، إصدار الكتب والمجلات المتعلقة بحقوق الانسان.

- **التربية على حقوق الانسان**: ان الحديث عن موضوع حقوق الانسان، يستلزم الحديث عن ثقافة حقوق الانسان ومدى تجذرها في المجتمع وبين أفراده ولكي تتجذر هذه الحقوق لابد من تربية على هذه الحقوق.

إذ تعتبر التربية على حقوق الانسان ترسيخ وتأصل ثقافة الدفاع عن هذه الحقوق وتسوية سلوك الأفراد من أجل رقي المجتمع الذي يعيشون فيه وذلك من خلال:

✓ الحث على تدريس حقوق الانسان في المناهج التعليمية حيث تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما في مجال البحث على تدريس حقوق الانسان ويعتبر هذا الموضوع نتيجة لجهود كثيرة قامت بها هذه المنظمات.[25]

✓ القيام بدورات تدريبية لترسيخ حقوق الانسان: يحتاج الناشطون في برنامج حقوق الانسان وكذلك المواطنون أصحاب المهن والمناصب سواء داخل أسلاك

الدولة وأصحاب مهن حرة إلى التشبع بثقافة حقوق الانسان وأن تكون سلوكاتهم وتصرفاتهم تنم عن وعي حقيقي بحقوقهم وواجباتهم تجاه غيرهم وتجاه المجتمع الذي هم جزء منه، ولكي تترسخ هذه الحقوق في ذهن الفرد وتصبح رصيدا يقوم سلوكاتهم من خلال احتكاكهم بأعضاء المجتمع، وجب اخضاعهم إلى دورات تدريبية من أجل ممارسة واكتساب سلوكيات تستند غلى الديمقراطية وحقوق الانسان وللمنظمات غير الحكومية دور كبير في مجال التدريب على حقوق الانسان.

فكثيرا ما تقوم هذه المنظمات بدورات تدريبية يستفيد منها فئات كثيرة في المجتمع سواء كانوا ناشطين في مجال حقوق الإنسان، صحفيين، نقابيين، رجال قانون، رجال أمن، أسلاك السلطة، وإداريين...الخ

ويمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية من السابقين في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان، فهي تقوم إلى جانب ذلك بدورات تدريبية لتحويل المعرفة إلى مهارات عملية، وهناك عدد من المجموعات المهنية التي تستطيع التأثير على ممارسة حقوق الإنسان داخل المجتمع مما يجعلها من الفئات المناسبة لهذا التدريب وتشمل هذه المجموعات الفئات التالية وإن لم تكن قاصرة عليها، وتتم هذه العملية من خلال تحديد الجمهور إعداد البرامج، اختيار المدربين المناسبين، تحقيق الفعالية القصوى للبرامج التدريبية.[26]

كذلك قيام المنظمات غير الحكومية بدور الحماية وتعزيز حقوق الانسان فإنها تستعمل آليات تبين وتظهر واقع هذه الحقوق وأهمها:

- **التقارير**: تعتبر التقارير أداة من أدوات الحماية التي تقوم المنظمات غير الحكومية من خلالها بفضح العلني للحكومات فيما يتعلق بموضوع حقوق الانسان، وهذه أداة مهمة من الأدوات التي تستعين بها المنظمات غير الحكومية، حيث تسعى هذه المنظمات إلى تجنيد العار الذي سيلحق بالحكومات عند فضح الانتهاكات التي تقوم بها وتلعب التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الانسان وعن بعثات تقصي الحقائق التي ترسلها إلى الأوضاع السائدة في دولة معينة، ورغم أن هذه التقارير وحدها ودون عوامل أخرى

كدعم الرأي العام، قليلا ما تؤدي إلى قيام الدولة بموضوع البحث بشكل من أشكال العمل الملموس لوقف انتهاكاتها، إلا أنها تسهم بطريقة أو بأخرى في الاساءة لصيت وسمعة تلك الدولة وبالتالي عزلها عن المجتمع الدولي مما يزيد الضغط على تلك الدولة كي تعدل سلوكها الذي يعد انتهاكا لحقوق الانسان.

والتقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية ومداخلاتها وحملات الرسائل الإحتجاجية والمطلبية كتلك التي تتبناها المنظمات الحكومية والبيانات الصحفية الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية والمؤتمرات والحلقات الراسية العلنية الخاصة بأوضاع حقوق الإنسان في أرجاء العالم تسهم كلها في تعبئة الرأي العام العالمي لدعم قضية حقوق الانسان، ويمكن القول أن المؤسسات ما بين الحكومات الإقليمية منها والدولية المكلفة بتوطيد حقوق الإنسان وحمايتها هي الأكثر ميلا نحو القيام باجراء عملي تجاه دولة تنتهك حقوق الانسان كالمعاقبة والمقاطعة حيث تكون قوة الرأي العام الدولي موجهة ضد تلك الدولة رغم انه يصعب تقديم شواهد وإثباتات نوعية وكمية كافية لدعم هذه الفكرة.[27]

- **البعثات:** من الأدوات والآليات تقوم بها المنظمات غير الحكومية من أجل مواجهة الإنتهاكات في مجال حقوق الانسان هو إيفاد البعثات إلى موقع الإنتهاك.

وتعتبر البعثات أسلوبا مميزا للضغط على الحكومات كلما ظهرت مؤشرات تثبت وقوع انتهاكات لحق من حقوق الانسان، فالاهتمام بالدفاع وحماية حقوق الانسان هو اهتمام محلي ودولي في آن واحد وغالبا ماتقوم بعثات تقصي الحقائق التي ترسلها المنظمات غير الحكومية الدولية بالتعاون أحيانا مع فروعها داخل الدول، أو مع المنظمات المحلية غير الحكومية، بإصدار تقارير تكون أحيانا المصدر الوحيد الذي يناقض أو يدحض التقييمات التي تصدرها الحكومة المعنية حول ممارستها بالنسبة لحقوق الانسان هذا إن قامت تلك الحكومة بمثل هذا التقييم أصلا.

وهناك عدد قليل من المنظمات غير الحكومية التي توفر بعثات ميدانية إلى بلد معين، لأن هناك عقبات تفترض هذه المبادرة إذ تتطلب من أجل إيفاد بعثة أعباء مالية كبيرة لتغطيتها ولا تتحملها إلا المنظمات ذات الملائمة المالية الدائمة وقد تشكل المنظمات غير الحكومية بعثات مشتركة من أجل تحقيق فعال وشامل، ومثال على ذلك في جانفي 1993 شكلت بعثة من المنظمات غير الحكومية هي منظمة مراقبة حقوق الانسان الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، والمركز الدولي لحقوق الانسان والتنمية الديمقراطية، والاتحاد الافريقي المشترك لحقوق الانسان، وقامت بتحقيق شامل حول المجازر التي ارتكبت في رواندا منذ أكتوبر 1990.[28]

ثالثا/معيقات تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية:

1. **التمويل والموارد البشرية:** يشكل كل من التمويل والموارد البشرية عنصرين حيويين في عمل المنظمات غير الحكومية إذ أن حدوث خلل أي منهما من شأنه التأثير على فعالية المنظمة وقد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى توقف مشاريع بكاملها، ضف إلى ذلك إمكانية توقف نشاط المنظمة لاسيما إذا ارتبط الأمر بشح أو انعدام التمويل لها.

ويمثل المال عنصرا أساسيا دونه لا تستطيع المنظمة تقديم مختلف خدماتها بسبب استخدامه في تمويل مجمل المشاريع الخدماتية، بالإضافة إلى استخدامه لأغراض عديدة كإقامة المنشآت وتجهيزها ودفع أجور العاملين، وهو ما أكدته الباحثة sarah Michal من خلال اقتراحها لإجراء يمكنه التحقيق من التأثيرات السلبية المالية التي توجهها المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال الأمن الإنساني من خلال زيادة عدد عقود التمويل وتمديد فترتها بدلا من سنة واحدة، حيث أن وجود عدد محدد من عقود التمويل وقصرها يؤدي بالمنظمة إلى تقليص مشاريعها والتخلي عن مشاريع أخرى[29].

ومن جهة أخرى، وبالإضافة إلى التمويل، يطرح موضوع الموارد البشرية تحديا كبيرا للمنظمات غير الحكومية، إذ تعاني المنظمات في بعض الأحيان من نقص المورد البشري بسبب تفضيل الكثير من الناس فرص عمل أكثر

استقرارا مقارنة مع الوظائف الشاغرة في المنظمات غير الحكومية حيث توازن NGO دائما بين مقتضيات المشاريع وسلامة الموظفين، ووفقا لبعض الإحصائيات فإن عدد حوادث العنف ضد العاملين في المجال الإنساني ما بين 2000إلى 2009 ارتفع إلى 103%، وأن عدد ضحايا ارتفع إلى 117% بين عام 1997-2009 وفي افغانستان تم قتل خمسة أعضاء من منظمة أطباء بلا حدود، حيث أنه وعلى إثر هذه الحادثة قررت المنظمة من الإنسحاب من أفغانستان سنة 2004 كما أودت أعمال العنف في نيجيريا التي أعقبت انتخابات 2011 بحياة أكثر من 100 شخص عامل بالمنظمات غير الحكومية[30].

2.الشرعية المنظماتية: يثير الحديث عن مدى شرعية المنظمات غير الحكومية الكثير من الجدل، لا سيما ذاك الذي يركز على مدى قبول المنظمة من قبل الشعب داخل المجتمع ومدى نزاهة واستقامة أعمالها، ويشار إلى مفهوم الشرعية على أنه أمر حيوي للمنظمات غير الحكومية لأنها تساعد في فهم الطرق المتعددة الأوجه التي من خلالها يبرر الجمهور وسلطة NGO، والتي يستند في قبولها في المجتمع على التوقعات المجتمعية[31].

و تشير الأطر المستخدمة لتقييم شرعية المنظمات غير الحكومية إلى كونها مسيّسة للغاية وقابلة للتغيير في الكثير من الأحيان، واستنادا إلى النظرية التنظيمية وبالأساس عمل Schuman نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتمد على أربع أنواع من الشرعية والتي نذكرها فيمايلي:

- ✓ الشرعية المعيارية.
- ✓ الشرعية المعرفية.
- ✓ الشرعية البراغماتية.
- ✓ الشرعية التنظيمية.

و بذلك ينظر لشرعية المنظمات غير الحكومية على النحو الذي تحدده قدرة المنظمات غير الحكومية للتوافق مع الخطابات السائدة على الساحتين

العالمية والمحلية، وقدرتها على التفاوض حول التناقضات التي تنشأ بين هذين العالمين.

و تتوفر كذلك شرعية المنظمات غير الحكومية على مدى متانة القاعدة الجماهيرية المساندة لها وإيمانها بأهدافها، والمشاركة التطوعية في برامجها التي تعد ضمانا لديمومتها واستمراريتها[32].

3.**الخصوصية المجتمعية:** تشير الخصوصية المجتمعية إلى الموروثات الاجتماعية والمميزات الثقافية التي يتميز بها كل مجتمع، وتمثل هذه المكونات مجتمعة هوية كل مجتمع، كما تلعب العادات والتقاليد والأعراف دورا في تثبيط عمل العديد من المنظمات غير الحكومية خاصة في عمليات بناء السلام والتي وفي إطار عملها في بناء السلام، تقوم بنشر أفكار وجلب عادات غريبة وبعيدة كل البعد عن عادات وتقاليد شعوب الدول المتدخل فيها تحت شعار الحرية والمساواة، وهو ما يتنافى والقناعات المجتمعية المحلية، ولذلك تلقى هذه المنظمات في غالب الأحيان الرفض من قبل المجتمع بعدم التعاون معها أو التطوع فيها، كما قد تحاول هذه المنظمات تكييف نشاطها بما يتناسب والخصوصيات المجتمعية إلا أن ذلك لا يغير الكثير في الواقع نتيجة ترسخ أفكار ترفض الآخر الممثل في المنظمات غير الحكومية.

كذلك يلعب الدين دورا مهما في تشكيل عقبة حقيقية تمثل تحديا كبيرا لعمل المنظمات غير الحكومية خاصة في المجتمعات التي كان فيها الدين السبب الرئيسي للنزاع، أما الدور الثاني فيتمثل في الصبغة الدينية للمنظمة والتي تشكل جدارا منيعا بينها وبين المجتمعات المستهدفة بعمليات بناء السلام حيث قد تشجع المنظمات غير الحكومية الإنقسام الطائفي والعرقي داخل المجتمعات مما يؤدي إلى بروز هذه الشريحة على حساب الجماعات الأخرى[33].

الخاتمة:

تساهم المنظمات غير الحكومية في إطار ما اصطلح على تسميته بالمسار الثاني للدبلوماسية، بشكل فعّال في مجالات مختلفة وعلى مستويات متعددة، أين تقدم خدمات متنوعة تتلاءم والإحتياجات المجتمعية لفترة مابعد الحرب،

ومما لا شل أنه وبالرغم من تعقد الظروف الدولية وتشابكها سواء في مجال التنمية، أو عمليات بناء السلام وحتى انتهاكات حقوق الانسان، إلا أنها تحرص المنظمات غير الحكومية على أن تكون السباقة ومميزة في تدخلها من خلال اهتمامها بالفرد كوحدة تحليل ومركز اهتمام رئيسي لها، إلا أنها وبالرغم من عملها هذا تعترض المنظمات غير الحكومية مجموعة من المعوقات التي تحد من نشاطها وتعرقله والتي ترتبط أساسا بحجم ومدى تدفق التمويل لهاو مرجعيته بالإضافة إلى مدى قبول المجتمعات لها والتي تترجم في نسبية شرعيتها واصطدامها بخصوصيات مجتمعية محلية التي تتعارض في الكثير من الأحيان مع الوصفات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية وتتبناها، ولذلك تبدو الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الرؤية التي تحكم الإستراتيجية التدخّلية لهذه المنظمات ومراجعة آليات العمل بما يساهم في تذليل العقبات التي تم تسجيلها، بغية تحسين أداء المسار الثاني للدبلوماسية بشكل عام.

هوامش البحث:

(1)-جوني حسن، "المنظمات غير الحكومية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان"، مجلة صادرة عن كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، العدد 89، (2011)، ص 01، على الرابط الالكتروني http//www.lebarmy.gov.bb PDF

(2)-لطفي قواسمي، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص-منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا"(مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2013/2012)، ص 10.

(3)- وسام نعمت ابراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية – دراسة مستقبلية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاصر، (مصر- الامارات: دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، 2011)، ص 11.

(4)-Antoine Gazono, Les relations internationales, (Paris: Gualion éditeur, 2001), p 96.

(5)- الشريف الشريفي، المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية حقوق الإنسان، (شهادة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، قسم الحقوق، 2008/2007)، ص06.

(6)-Yves Beigbeder, les roles internationals des organizations nongovernmental, (Paris: lgdj, 1992), p 08.

(7)-Steve charmavitez, "nongovernmental organization and International law", the American journal of International law, vol 100, (2006) p 351.

(8)- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والاستراتيجية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004)، ص 43.

(9)- مصطفى محمود عبد العال عبد السلام، " دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك(حالة مصر)"، مجلة اقتصاديات شمال **افريقيا**، عدد 04 (د.س.ن)، ص 185.

(10)- قويدر شعشوع، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، (رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2014/2013)، ص 24.

(11)- آسيا بن بوعزيز، المنظمات غير الحكومية كآلية دولية لتطبيق القانون الدولي الإنساني، (جامعة الحاج لخضر-باتنة-، قسم العلوم السياسية)، ص 06.

(12)- مبروك غضبان، **المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص 607.

(13)- آسيا بن بوعزيز، مرجع سابق، ص 06.

(14)-Gerard clarke, The politics of NGO in south- east participation and protest in the Philippines,(London: routledger, 2001), p 03.

(15)- المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته الحادي عشر والمعدلة في دورته الرابعة عشرة.

(16)- لخضر بوحرود، المنظمات الدولية غير الحكومية ومسألة حقوق الانسان في الجزائر(1992-1999)، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/20011)، ص 52.

(17)- محمد بهجت جاد كشك، المنظمات وأسس إدارتها، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003)ص 122.

(18)- ساوس خيرة، خليفي مريم، **دور المنظمات غير الحكومية في التنمية**، بتاريخ: 17-10-2016على الرابط الإلكتروني: www.etudiant-dz.com/vb/showthread.php، ص 08.

(19)- نفس المرجع، ص 09.

(20)- قويدر شعشوع، مرجع سابق، ص ص 217-219.

(21)- نفس المرجع، ص ص 231-240.

(22)- نفس المرجع، ص 245-و ص 275.

(23)- عادل زقاغ، هاجر خلالفة، **دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**، بتاريخ: 17-10-2016، على الرابط الالكتروني: inst-gha.univ-batna.dz/index.php?option=com.

(24)- نفس المرجع.

(25)- شريفي الشريف، مرجع سابق، ص 67-74.

(26)- نفس المرجع، ص 84.

(27)- نفس المرجع، ص ص 92-93.

(28)- نفس المرجع، ص ص 94-95.

(29)-Sarah Michael, "The Role Of NGO In Human Security", Working Paper No. 12, Hauser Center For Non Profit Organizations, Harvard University, 2002, p. 20.

(30)- Annour Ibrahim, NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning (New York: Combridge University Press, 2003), p. 52.

(31)- عادل زقاغ، هاجر خلالفة، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 11، (جوان 2014)، ص 284.

(32)- Jonathan Blais, "Consolidation de La Paix et Approche globale: Vers Une Intégration Des ONG?", p.6. www.peacebuild.ca/Blais-Vers%20une%20approche%20globale.pdf.

(33)- عادل زقاغ، هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص ص 183-284.